

الله الرحمن

خارج الفقہ

۵۵

۳۰-۱۰-۹۶ القول فی الإحرام

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى الإحرام

- القول فى كيفية الإحرام
- الواجبات وقت الإحرام ثلاثة

القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- الأول: القصد، لا بمعنى قصد الإحرام، بل بمعنى قصد أحد النسك، فإذا قصد العمرة مثلا و لبي صار محرما و يترتب عليه أحكامه، و أما قصد الإحرام فلا يعقل أن يكون محققا لعنوانه، فلو لم يقصد أحد النسك لم يتحقق إحرامه سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل، و يبطل نسكه أيضا إذا كان الترك عن عمد، و أما مع السهو و الجهل فلا يبطل، و يجب عليه تجديد الإحرام من الميقات إن أمكن، و إلا فمن حيث أمكن على التفصيل المتقدم.

يعتبر في النية القربة و الخلوص

- مسألة ١ يعتبر في النية القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو فقد أحدهما يبطل إحرامه، و يجب أن تكون مقارنة للشروع فيه، فلا يكفي حصولها في الأثناء، فلو تركها و جب تجديدها.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- مسألة ٢ يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة، و أن الحج تمتع أو قران أو أفراد، و أنه لنفسه أو غيره، و أنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الندبي، فلو نوى من غير تعيين و أكله إلى ما بعد ذلك بطل و أما نية الوجه فغير واجبة إلا إذا توقف التعيين عليها، و لا يعتبر التلفظ بالنية و لا الاخطار بالبال.

لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات

- مسألة ٣ لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات لا تفصيلاً و لا إجمالاً، بل لو عزم على ارتكاب بعض المحرمات لم يضر بإحرامه، نعم قصد ارتكاب ما يبطل الحج من المحرمات لا يجتمع مع قصد الحج.

لو نسي ما عينه من حج أو عمرة

- مسألة ٤ لو نسي ما عينه من حج أو عمرة فإن اختصت الصحة واقعا بأحدهما تجدد النية لما يصح * فيقع صحيحاً، ولو جاز العدول من أحدهما إلى الآخر *** يعدل فيصح، ولو صح كلاهما، ولا يجوز العدول *** يعمل على قواعد العلم الإجمالي مع الإمكان و عدم الحرج، وإلا فبحسب إمكانه بلا حرج.
- * لو لم يكن هناك ظهور في نيته لما يصح وإلا فيحمل على الصحيح و لا يجب عليه تجديد النية و إن جاز احتياطاً.
- ** و لم يكن هناك ظهور.
- *** و لم يكن أحدهما متعيناً (أى لازماً عليه) أو كان و لم يكن هناك ظهور وإلا فلو تعين أحدهما عليه و كان هناك ظهور في نيته للمتعين، يحمل عليه.

لو نوى كحج فلان

- مسألة ٥ لو نوى كحج فلان * فان علم أن حجه لما ذا صح، و إلا فالأوجه البطلان**
- * الأولى أن يقال: لو نوى كإحرام فلان... حتى يشمل العمرة.
- ** بل الأقوى الصحة لو أحرم هذا الفلان و حصل العلم بمنويته، نعم لو لم يحرم أصلاً أو أحرم و لم يحصل العلم بمنويته فإحرامه باطل.

لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره

- مسألة ٦ لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة بالأصل فنوى غيره بطل*،
- و لو كان عليه ما وجب بالندر و شبهه فلا يبطل لو نوى غيره**،
- و لو نوى نوعاً و نطق بغيره كان المدار ما نوى،
- و لو كان في أثناء نوع و شك في أنه نواه أو نوى غيره بنى على أنه نواه.
- * لو نوى نفس هذا النوع تطوعاً بطل، لو كان عالماً بالوجوب و إلا فحجه صحيح و مجزى عن الواجب. نعم لو نوى نوعاً آخر لا يبطل مطلقاً و إن لم يكن مجزياً عما وجب عليه.
- ** ولا يقع عما وجب عليه.

لو نوى مكان عمرة التمتع حجه

- مسألة ٧ لو نوى مكان عمرة التمتع حجه جهلا فان كان من قصده إتيان العمل الذى يأتى به غيره و ظن أن ما يأتى به أولا اسمه الحج فالظاهر صحته و يقع عمرة،
- و أما لو ظن أن حج التمتع مقدم على عمرته فنوى الحج بدل العمرة ليذهب إلى عرفات و يعمل عمل الحج ثم يأتى بالعمرة فاحرامه باطل يجب تجديده فى الميقات إن أمكن، و إلا فبالتفصيل الذى مر فى ترك الإحرام.

- (مسألة ١٢): يستفاد من جملة من الأخبار استحباب التلفظ بالنية، و الظاهر تحققه بأي لفظ كان، و الأولى أن يكون بما في * صحيحة ابن عمّار (١) و هو أن يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَ بِهِ مِنْ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ) فَيَسِّرْ ذَلِكَ لِي وَ تَقَبَّلْهُ مِنِّي وَ أَعِنِّي عَلَيْهِ، فَإِنْ عُرِضَ شَيْءٌ يَحْبُسُنِي فَحَلَّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَرْتَ عَلَيَّ، اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حُجَّةَ فَعُمْرَةٌ، أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ عِظَامِي وَ مَخْيِي وَ عَصَبِي مِنَ النِّسَاءِ وَ الطَّيِّبِ، أبتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة».
- * المأثور.

- (١) ما ذكره موافق تقريباً لصحيحة ابن سنان و إن كان فيه اختلاط منها و من صحيحة ابن عمّار فراجع. (الإمام الخميني).

الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع

- الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع،
- و صورتها على الأصح أن يقول: «لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك» فلو اكتفى بذلك كان محرماً و صح إحرامه، و الأحوط الأولى أن يقول عقيب ما تقدم: «إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*» و أحوط** منه أن يقول بعد ذلك: «لبيك اللهم لبيك إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*».
- * الأحوط اتيان هذا التلبية الأخيرة بنية ما في الذمة.
- ** الأحوط هو الإتيان بهذه التلبية بعد الإتيان بالتلبيات الخمس السابقة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح و لو بالتلقين أو التصحيح،
- و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأى نحو أمكنه و ترجمتها بلغته، و الأولى الاستنابة مع ذلك.
- و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل،
- و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك،
- و يلبي عن الصبي غير المميز.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ٣٤ مسألة القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحة ما تعلم وقرأ من سائر القرآن عوض البقية و الأحوط مع ذلك تكرار ما يعلمه بقدر البقية و إذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن بعدد آيات الفاتحة بمقدار حروفها و إن لم يعلم شيئاً من القرآن سبح و كبر و ذكر بقدرها و الأحوط الإتيان بالتسبيحات الأربعة بقدرها و يجب تعلم السورة أيضاً و لكن الظاهر عدم وجوب البدل لها في ضيق الوقت و إن كان أحوط

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- الثانى: من الشرائط العربية
- و هذا من شرائط مطلق الذكر و الدعاء فى الصلوات، و لا يجوز ترجمتها بأى لسان كان، كما لا يجوز ترجمة الأذكار الواجبة باللغة العربية، و إن جاز إنشاء الدعاء بها فيها؛ و ذلك لأن عدم الدليل فى المسألة، كافٍ لعدم الجواز.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- جواز قراءة الأذكار الواجبة بغير العربية دون القراءة و ربما يمكن دعوى التفصيل بين القراءة و غيرها؛ لأنَّ المعتر هي قراءة الفاتحة، و هي غير صادقة علىٰ تراجمها، بخلاف تكبيرة الإحرام و سائر الأذكار، فإنها حسب إطلاق بعض الأخبار لا تجب بخصوصياتها، بل الواجب هو التكبير و التسبيح و التحميد «١»،

(١) وسائل الشيعة ٦: ٣٤٩، كتاب الصلاة، أبواب تكبيرة الإحرام، الباب ١٢١، وسائل الشيعة ٦: ١٠٧ و ١٢١، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة، الباب ٤٢ و ٥١ و كذا في سائر أبواب الصلاة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و ذكر الأمثلة العربيّة و الأذكار العربيّة في هذه المسألة، كذكرها في العقود و الإيقاعات، فإنّهم (عليهم السّلام) كانوا يؤدّون بمثلها؛ لاقتضاء حالهم، و هكذا الناس في عصرهم، و سهولة التعلّم اقتضت أن لا يُسألوا عن جواز الترجمة و صحّتها، فلا يخفى.
- بل قد سمعت عن بعض **سادة العصر**، جواز القراءة أيضاً بها اختياراً، و لكنّه غير مساعد لظواهر الروايات، مع أنّ العرف لا يرى ترجمة القرآن قرآناً، و لذلك يجوز مسّها من غير طهور.
- بعض **سادة العصر** هو السيّد الشاهرودي، راجع العروة الوثقى، التعليقة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و ربّما كان لأجله، عدم افتائهم بقراءة الترجمة عند العجز عن الإتيان بالفاتحة، حتى قال الفقيه اليزدي: «و إذا لم يعلم منه شيئاً، قرأ من سائر القرآن بعدد آيات الفاتحة بمقدار حروفها، و إن لم يعلم شيئاً من القرآن، سبح و كبر و ذكر بقدرها» «١» انتهى.

(١) العروة الوثقى ج ١: ٦٥٢، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، المسألة ٣٤.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لم يتذكر للمسألة سائر أرباب التعليق، مع تصريحهم في التكبير بها، فقال: «و إن لم يقدر فترجمتها من غير العربيّة، و لا يلزم أن يكون بلغته و إن كان أحوط، و لا يجزى من الترجمة غيرها من الأذكار و الأدعية و إن كانت بالعربيّة» «٢».

- (٢) العروة الوثقى ١: ٦٢٨، كتاب الصلاة، فصل في تكبير الإحرام، المسألة ٦.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- فبالجملة: يظهر منه (رحمه الله) أنّ بين التكبيرة و القراءة فرقاً، و ظاهره أنّ الأذكار في الركوع و السجود كالتكبيرة، و إن لم يتعرّض للمسألة في البابين، فليراجع.
- فعلى هذا تحصل: أنّ القراءة متقومة بالعربية عنواناً، و مع العجز عنها لا وجه لوجوب ترجمتها، بخلاف غيرها، فإنها غير متقومة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- حكم الإخلال بالعربيّة عمداً أو جهلاً أو عجزاً
- فإذا كان الأمر كما حقق، فيلزم أن تكون العربيّة من الواجبات في التكبير، و غايتها أن تكون غير صحيحة مع الإخلال العمديّ، و أمّا لو أتى بها جهلاً بالمسألة فارسيّة، أو روميّة فهي صحيحة، و لا يعيد الصلاة لأجلها؛ لأنّ المعنى الواجب غير متقوم به، و إذا لم يكن متقوماً بها ذاتاً، لا يلزم من الإخلال بأوصافها الواجبة، بطلان الصلاة؛ لحصول الركن فاقداً للوصف، كما لا يخفى.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و توهم جوازها بدواً بالترجمة ممنوع؛ للضرورة على خلافه، فإن مسألة تعليم الصلاة بالحمد و السورة و الأذكار، كانت دارجة بين الأقسام و الملل في جميع الأعصار و الأمصار، و هذا يكشف عن مفروغية اعتبار العربية فيها بين المسلمين و المتشركة.
- و أمّا توهم عدم صحة ترجمة الفاتحة عند العجز عن التعلم ذاتاً، أو عرضاً، و لزوم الإتيان بغيرها احتياطاً أو وجوباً، فينافيه الأذهان العرفية و العقلية الحاكمة بأنها عينها؛ و لا فرق بينهما، و أنها سورها، و لأجله يحتاط بتكرار الصلاة تارة: بالترجمة، و أخرى: بدونها؛ لاحتمال كونها من زيادة الكلام الآدمي عمداً فيها.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و أمّا وجوب الإتيان بترجمة التكبير عند العجز الذاتي، أو العرضي؛ لضيق الوقت و نحوه، فهو لأجل ما ذكرناه آنفاً.
- مع اقتضاء الأخبار في المسألة التكبير بدواً، و الافتتاح و العربيّة و الصيغة الخاصّة ثانياً، فعند العجز يتعيّن الإتيان بأصل التكبير الأعمّ من كونه عربياً و عجمياً.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- فقوله (عليه السلام) لا صلاة بغير افتتاح «١» يورث وجوب الافتتاح بعنوانه، و لا دخل للغة فيه لو خلى و طبعه، و إذا تعيّن الوصف الخاصّ فهو لا يورث التقويم، كما في القراءة.

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٣ / ١٤٦٦، وسائل الشيعة ٦: ١٤، كتاب الصلاة، أبواب تكبيرة الإحرام، الباب ٢، الحديث ٧.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و المشهور كما عن الذخيرة اعتبار عربيتهما، و في المدارك «منع أكثر الأصحاب من أجزاء الخطبة بغير العربية للتأسي، و هو حسن» قلت: قد يفرق فيهما بين الحمد و الصلاة و بين الوعظ، فيجوز بغيرها اختياراً مع فهم العدد، بخلافهما لظهور الأدلة في إرادة اللفظ فيهما و المعنى فيه، **و إن كان الواقع منه (عليه السلام) العربية فيه أيضاً، لكن لعله لأنه (عليه السلام) عربي يتكلم بلسانه لا لوجوبه، و على الاشتراط لو لم يفهم العدد العربية و لا أمكن تعلمها فالأقوى كما عن الفاضل و الشهيدين و الكركي الاجتزاء بالعجمية، لأن مقصود الخطبة لا يتم بدون فهم معانيها،**

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- فما عن الروض بل هو ظاهر المنظومة أيضا من وجوب العربية مطلقا كما ترى، و إن أيده في الحدائق بمنع كون العلة في الخطبة التفهيم بل هو حكمة، و **بأن البلدان التي فتحت من العجم و الروم و عين فيها الأئمة لم ينقل الترجمة لهم، و لو وقع لنقل،** إذ فيه أن الأصل فيما ظاهره العلة الأول، و يمكن حضور العدد الذي يفهم في البلدان المزبورة، نعم قد يحتمل كما في المدارك سقوط الجمعة حينئذ، لعدم ثبوت مشروعيتها على هذا الوجه، مع أن فيه أنه يكفي فيها الإطلاقات مع عدم صلاحية دليل الاشتراط لشمول الفرض، و التحقيق ما عرفت.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- (مسألة ١٤): اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العربيّة، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع (٢) بينه و بين الاستنابة، و كذا لا تجزى الترجمة مع التمكن، و مع عدمه فالأحوط الجمع بينهما و بين الاستنابة، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابة، و يلبي من الصبيّ الغير المميّز و من المغمى عليه (٤)،
- (٢) و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالملحون و كذلك الحال فيما بعده. (الخوئي).
- (٤) مرّ الكلام فيه. (الإمام الخميني).

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و في قوله: انّ الحمد إلخ يصحّ أن يقرأ بكسر (هـ) الهمزة و فتحها (٦)، و الأولى الأوّل (١)
- (٥) و الأحوط الجمع بأن يقرأ مجموع التلبيات مرةً بفتح الهمزة و أخرى بكسرها. (الخوانساري).
- (٦) غير معلوم. (الإمام الخميني).
- (١) بل لعله المتعيّن. (الأصفهاني، البروجردي).
- بل لا يترك الاحتياط. (الشيرازي).
- بل متعيّن على الظاهر. (الكلّيبا يگاني).
- لا يترك. (النائيني).

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لبيك مصدر منصوب بفعل مقدر، أي ألب لك إلباباً بعد إلباب، أو لباً بعد لب، أي إقامة بعد إقامة، من لب بالمكان أو ألب أي أقام، والأولى كونه من لب، و على هذا فأصله لبين لك، فحذف اللام و أُضيف إلى الكاف، فحذف النون، و حاصل معناه إجابتين لك، و ربما يحتمل أن يكون من لب بمعنى واجه، يقال داري تلب دارك، أي تواجهها، فمعناه مواجهتي و قصدي لك، و أمّا احتمال كونه من لب الشيء، أي خالصة، فيكون بمعنى إخلاصي لك فبعيد، كما أن القول بأنه كلمة مفردة نظير «على» و «لدي» فاضيفت إلى الكاف فقلبت ألفه ياء لا وجه له، لأن «على» و «لدي» إذا أُضيفا إلى الظاهر يقال فيهما بالألف ك «على زيد» و «لدي زيد» و ليس لبي كذلك فإنه يقال فيه: «لبي زيد» بالياء.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- الخامس الإتيان بهما* على الوجه الصحيح بالعربية فلا يجزى ترجمتهما و لا مع تبديل حرف بحرف.

- * أى بالأذان و الإقامة

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- مسألة ٦٦ [لزوم العربية مع القدرة عليها فى الصلاة]
- من عرف العربية، و غيرها من اللغات لم يجز له أن يستفتح الصلاة إلا بالعربية، و به قال أبو يوسف و محمد و الشافعى «٦». و قال أبو حنيفة: يجوز التكبير بغير العربية، و ان كان يحسنها «١».
- (٦) الام ١: ١٠٠، و الام (مختصر المزنى): ١٤، و المجموع ٣: ٢٩٣ و ٣٠١، و الأصل ١: ١٥، و معنى المحتاج ١: ١٥٢، و الهداية ١: ٤٧، و المبسوط ١: ٣٦، و الاستذكار ٢: ١٣٧، و المعنى لابن قدامة ١: ٤٦٢.
- (١) الأصل ١: ١٥، و الهداية ١: ٤٧، و المبسوط ١: ٣٦، و المجموع ٣: ٣٠١، و المعنى لابن قدامة ١: ٤٦٢ و الاستذكار ٢: ١٣٧، و معنى المحتاج ١: ١٥٢.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- دليلنا: أنه إذا كبر بالعربية صحت صلاته بالإجماع، و إذا كبر بغيرها فليس على صحتها دليل.
- و أيضا قوله عليه السلام: *صلوا كما رأيتموني أصلي* «٢»، و أيضا قوله عليه السلام *مفتاح الصلاة التكبير* «٣»، و من قال ذلك بغير العربية لم يسم تكبيرا.
- (٢) صحيح البخارى ١: ١٥٤، و سنن الدارقطنى ١: ٣٤٦.
- (٣) التهذيب ٣: ٢٧٠ حديث ٧٧٥.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

• و من يحسن العربية لا يجوز أن يكبر تكبيرة الإحرام و لا يسبح و لا يقرأ القرآن و لا غير ذلك من الأذكار إلا بها. فإن لم يحسن ذلك جاز له أن يقول كما يحسنه إلا أنه يجب عليه أن يتعلم حتى يؤدي صلوته به. فإن أمكنه أن يتعلم و لم يتعلم لم تصح صلوته و كان عليه قضاؤها بعد التعليم، و إن لم يتأت له ذلك كانت صلوته ماضية. هذا إذا كان الوقت ضيقاً يخاف فوت الصلاة بالاشتغال بالتعلم. فأما إذا لم يكن الوقت ضيقاً و يجب الاشتغال بتعلم ذلك المقدار، و من كان في لسانه آفة من تمتمة أو غنة أو لثغة و غير ذلك جاز له أن يقول كما يتأتى له. و يقدر عليه، و لا يجب عليه غير ذلك، و كذلك إذا كان أخرس فإن لم ينطق لسانه أصلاً كان تكبيره إشارته بأصابعه و إيماؤه، و كذلك تشهده و قراءة القرآن لا تدخل في الصلاة إلا بإكمال التكبير

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و قد بينا أن قراءة الحمد لا بد منها مع القدرة فمن لا يحسن واجب عليه تعلمها فإن خاف فوت الصلاة صلى بما يحسنه من قراءة و تكبير و تهليل و تسبيح. ثم يتعلم فيما بعد ما يؤدي به الصلاة، و لا يجوز أن يقرأ القرآن بغير لغة العرب بأى لغة كان، و متى قرأ بغير العربية على ما أنزله الله لم يكن ذلك قرآناً، و لا يجزيه صلوته.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

• فصل

• ١٩٢ / ٢٦

• قال الله تعالى وَ إِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ إِلَى قَوْلِهِ بَلِّسْ ۖ إِنَّ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ. تدل هذه الآية أن من قرأ بغير العربية معنى القرآن بأي لغة كانت في الصلاة كانت صلاته باطلة لأن ما قرأه لم يكن قرآناً. وإن وضع لفظاً عربياً موضع لفظ من القرآن يكون معناهما واحداً فكمثله فإنه تعالى وَصِفَ اللِّسَانَ بَصَفَتَيْنِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بَلِّسْ ۖ إِنَّ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ وَقَالَ تَعَالَى إِنَّ ۖ أَنْزَلْنَا ۖ أَهْ قُرْآنًا عَرَبِيًّا فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَنْزَلَهُ عَرَبِيًّا. فَمِنْ قَالَ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيِّ فَهُوَ قُرْآنٌ فَقَدْ تَرَكَ الْآيَةَ وَقَالَ تَعَالَى وَمَا أَرْسَلْنَا ۖ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا ۖ بَلِّسْ ۖ إِنَّ قَوْمَهُ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَرْسَلَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِكُلِّ لِسَانٍ.

• فقه القرآن (للراوندي)، ج ١، ص: ١٢٠

• و إذا ثبت أنه بغير العربية لا يكون قرآناً سقط قولهم و ثبت أنها لا تجزى. على أن من يحسن الحمد لا يجوز أن يقرأ غيرها لقوله ع كل صلاة ليس فيها فاتحة فهي خداج.

• فإن لم يحسن الحمد وجب عليه أن يتعلمها فإن ضيق عليه الوقت و أحسن غيرها قرأ ما يحسن فإن لم يحسن إلا بعض سورة قرأه فإن لم يحسن شيئاً أصلاً ذكر الله و كبره و لا يقرأ معنى القرآن بغير العربية.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لا تنعقد الصلاة بمعناه و لا بغير العربية و هو مذهب علمائنا.
- و قال الشافعي و أبو يوسف و محمد، و قال أبو حنيفة: تنعقد.
- لنا- ما تقدم من فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ اقْتَصَارَهُ عَلَى التَّكْبِيرِ، وَ لَانِ التَّكْبِيرَ إِذَا أُطْلِقَ انْصَرَفَ إِلَى اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ لَا غَيْرَ، وَ لَوْ لَمْ يَحْسُنْ بِالْعَرَبِيَّةِ تَعَلَّمَ، فَانْ تَعَذَّرَ، أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ تَكَلَّمَ بِلُغَتِهِ كَذَا قَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ: وَ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَ قَالَ قَوْلُ مَنْهُمْ يَكُونُ كَالْأَخْرَسِ، وَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ حَسَنًا، لَانِ التَّكْبِيرَ ذَكَرَ فَإِذَا تَعَذَّرَ صَوْرَةَ لَفْظَةِ رُوِيَ مَعْنَاهُ.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لا يجوز التلبية إلّا بالعربية مع القدرة - خلافا لأبي حنيفة «٨» -
لأنّه المأمور به، و لأنّه ذكر مشروع، فلا يجوز بغير العربية، كالأذان.

- (٨) المبسوط - للسرخسي - ٤: ٤، بدائع الصنائع ٢: ١٦١.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و يجوز الدعاء فيه و في أحوال الصلاة للدين، و الدنيا إذا كان بطلت مباح، و يجوز بغير العربية، خلافاً للشيخ سعد بن عبد اللّٰه رحمه اللّٰه. «٣» و «٤» اما الأذكار الواجبة فلا، إلا مع العجز، إلا القراءة، و يجوز الدعاء فيه للمؤمنين عموماً و خصوصاً.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و ثانيها: تكبيرة الافتتاح، و هي ركن تبطل الصلاة بتركها سهواً في أشهر الروايات «٢»، و عليه انعقد الإجماع، و يتعين فيها «اللّه أكبر» مراعيّاً لهذه الصيغة مادّةً و صورةً، و يجب فيها الموالاة و العربيّة، و مع ضيق الوقت يحرم بالترجمة، و الألسنة متساوية على الأشبه، و ربّما يرجح «٣» السرياني و العبراني ثمّ الفارسي، و يجب التعلّم طول الوقت.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

قوله: « (و صورتها: الله أكبر إلخ) » قال في المنتهى: الصيغة التي تتعقد بها الصلاة الله أكبر، و عليه علمائنا. و من هذا يفهم الإجماع على وجوب هذه، بمعنى انه لو ترك هذه الصورة - و لو بالمرادف، أو بتغيير ما، كتعريف منكر أو بالعكس و غيره - يبطل الصلاة: و يجب الإعادة للأخبار المتقدمة، لعدم الإتيان بتكبير الافتتاح الواجب حينئذ: و لانه ليس بمتلقى من الشارع غيرها، فيتعين. مع فعله صلى الله عليه و آله إياها: و قوله صلى الله عليه و آله صلوا كما رأيتموني أصلي « ١ » على ما روى.

و كذا فعله من غير قيام، لما مر من وجوب القيام، بل ركنيته في الأركان عندهم. و لكن ذلك كله مع الاختيار:

فلو عجز عن الصورة المذكورة يأتي بمعناه، و لو كان بغير العربية، لعدم جواز سقوط التكليف بمثله، و الأمر بالإتيان بما استطيع، و لا يبعد الإجماع: حيث قال في المنتهى: الذي نذهب إليه انه لا تتعقد الصلاة بمعناها، و لا بغير العربية، إلى قوله: و لو عجز و جب التعلم، فإن خشى الفوت كبر بلغته، و به قال الشيخ، الى قوله: و قال قوم من الجمهور يكون كالأخرس: ثم نقل عن الشافعي و ابن

(١) - رواه البخاري، و الدارمي، و احمد بن حنبل: قال البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب ١٨ عن أبي قلابة، قال حدثنا مالك (أتينا النبي صلى الله عليه و آله) و سلم الى ان قال: ارجعوا الى أهليكم فاقيموا فيهم و علموهم و مروهم، و ذكر أشياء احفظها أو لا احفظها: و صلوا كما رأيتموني أصلي إلخ.)

مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ٢، ص: ١٩٦ و الأخرس يعقد قلبه و يشير بها.

الجنيد الانعقاد ب (الله الأكبر) و رده بوجود (أكبر) منكر كما هو المشهور في حسنة حماد الطويلة « ١ » و قال: انها رواها الشيخ في الصحيح عن حماد. و في السند في التهذيب و في الكافي (إبراهيم) فكأنه ثقة عنده، و لكن كثيرا يعبر عنه بالحسنة و هي صحيحة في الفقيه. و كذا الكلام لو تغير بالتقديم و التأخير، و ان كان ظاهر قوله تعالى (و ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) « ٢ » يدل على جواز أمثالها، بل ما يصدق عليه اسم الله، فكأنه تعين بالبيان.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى يَكُونَ شَارِعًا بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ يُرَادُ بِهِ التَّعْظِيمُ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَارْسِيَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّ لِلْعَرَبِيَّةِ مَزِيَّةً عَلَى غَيْرِهَا

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ولأبي حنيفة قوله تعالى {وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} [المدثر: ٣] أَي فَعَظَّمْ وَهُوَ يَحْصُلُ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ وَالْأَصْلُ فِي النَّصُوصِ أَنْ تَكُونَ مُعَلَّلَةً لِمَا عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ فَلَا يَعْدِلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَالْمَقْصُودُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالصَّلَاةِ التَّعْظِيمُ وَقَدْ حَصَلَ فَلَا مَعْنَى لِأَيِّجَابِ الْمُعَيَّنِ مَعَ عَلْمِنَا أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ لِعَيْنِهِ فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَلَوْ آمَنَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ جَازَ إِجْمَاعًا لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَكَذَا التَّلْبِيَّةُ فِي الْحَجِّ وَالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ يَجُوزُ بِهَا بِالْإِجْمَاعِ فَكَذَا هَذَا، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْخُطْبَةُ وَالْقُنُوتُ وَالتَّشَهُدُ وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ الْمُتَعَارَفُ، ثُمَّ الْأَصْلُ عِنْدَهُمَا أَنَّ مَا تَجَرَّدَ لِلتَّعْظِيمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ الْإِفْتِتَاحُ بِهِ نَحْوَ اللَّهِ إِلَهُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا كَانَ خَبْرًا لَمْ يَجْزِ نَحْوًا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَلَوْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَمْ يَصِيرْ شَارِعًا؛ لِأَنَّهُ لِلتَّبَرُّكِ فَكَأَنَّهُ قَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي وَقِيلَ يَصِيرُ شَارِعًا وَلَوْ ذَكَرَ الْأِسْمَ دُونَ الصِّفَةِ بِأَنَّ قَالَ اللَّهُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَوْ الرَّبُّ أَوْ الْكَبِيرُ أَوْ الْكَبْرُ أَوْ الْأَكْبَرُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ يَصِيرُ شَارِعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِلَّا بِالْإِسْمِ وَالصِّفَةِ وَمُرَادُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَفِي الْيَنَابِيعِ لَوْ قَالَ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمٌ لَمْ يَصِيرْ شَارِعًا إِجْمَاعًا وَفِي فَتَاوَى الْفَضْلِ بِالرَّحْمَنِ يَصِيرُ شَارِعًا وَبِالرَّحِيمِ لَمْ يَصِيرْ شَارِعًا؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَلَوْ افْتَتَحَ بِاللَّهِمْ لَمْ يَصِرْ شَارِعًا فِي رِوَايَةٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ اللَّهُمَّ أَمَّا بِخَيْرٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَيَصِرُ شَارِعًا فِي أُخْرَى؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ يَا اللَّهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَكُونُ تَعْظِيمًا خَالِصًا،
- وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ **بِالْفَارِسِيَّةِ** فَجَائِزَةٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَمْ تَجُوزْ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ اسْمٌ لِمَنْظُومٍ عَرَبِيٌّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [الزخرف: ٣] وَقَالَ تَعَالَى {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [يوسف: ٢].

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَأَمَّا إِذَا شَرَعَ بِالْفَارِسِيَّةِ فَإِنَّمَا يَصِحُّ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ التَّكْبِيرَ هُوَ التَّعْظِيمُ، وَهُوَ حَاصِلُ بَأَى لِسَانٍ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النُّصُوصِ التَّغْلِيلُ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ فَهُوَ كَالْإِيْمَانِ فَإِنَّهُ لَوْ آمَنَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ جَازَ إِجْمَاعًا لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ، وَكَذَا التَّلْبِيَّةُ فِي الْحَجِّ وَالسَّلَامِ وَالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ بِهَا يَجُوزُ كَمَا سَيَأْتِي وَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى يَصِيرَ شَارِعًا بِغَيْرِ لَفْظِ التَّكْبِيرِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ حَيْثُ دَلَّ عَلَى التَّعْظِيمِ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَارِسِيَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ بِهَا حَيْثُ كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْخُطْبَةُ وَالْقُنُوتُ وَالتَّشَهُدُ، وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir